الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05

WWW-UNIV-MSILA.DZ

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de

Université Mohammed Boudiaf – M'sila

Faculté de Droit et des Sciences Politiques

Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05

BP:166, Ichbilia 28003,M'Sila- Algérie

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

la Recherche Scientifique

الرقم 291/ك ح.ع س/2024

المسيلة في: 2024/12/15

مستخرج فردي من محضر مداولات المجلس العلمي للكلية

في يوم: 2024/03/10 (العاشر من شهر مارس ألفان و أربعة وعشرون) اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية في دورته العادية لمناقشة اعتماد المطبوعات.

و بناءا على التقارير الايجابية للخبراء:

د/ عزوز غربي (جامعة المسيلة).

د/ كمال شطاب (جامعة المسيلة)

بخصوص مطبوعة الدكتور(ة): عبد الغاني حجاب / قسم: العلوم السياسية / المعنونة بـ

" محاضرات في الإقتصاد السياسي"

تم اعتماد المطبوعة المذكورة أعلاه والمصادقة عليها من طرف المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي

أ.د/ والي عبد اللطيف

كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCE

MOHAMED BOUDIAF UNIVERSITY - M'SILA

قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقرر:

الاقتصاد السياسي

Political economy

د. عبدالغني حجّاب

Dr. Abdelghani Hadjab

البريد المهني: abdelghanie.hadjab@univ-msila.dz

https://orcid.org/0009-0001-8595-4553

فهم الهدف من المقرر

قبل البدء في بناء البرنامج، يجب تحديد الأهداف الرئيسية للمقرر. نظراً لأن الطلاب هم من تخصص العلوم السياسية، فإن الهدف الأساسي هو تزويدهم بفهم أساسي للمفاهيم الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على القرارات السياسية. يجب التركيز على:

- **العلاقة بين الاقتصاد والسياسة:** كيف تتفاعل القرارات الاقتصادية مع القرارات السياسية؟ وكيف تؤثر السياسات على الأداء الاقتصادي؟
- **تزويد الطلاب الأدوات الاقتصادية الأساسية:** تزويد الطلاب بالأدوات التحليلية الأساسية لفهم الظواهر الاقتصادية.
- **تنمية التفكير النقدي:** تشجيع الطلاب على تحليل المعلومات وتقييم الحجج الاقتصادية.
- **تطبيق المعرفة على الواقع:** ربط المفاهيم النظرية بقضايا اقتصادية وسياسية معاصرة.

الأهداف التعليمية:

- تزويد الطلاب بأسس متينة في المفاهيم الاقتصادية الأساسية.
- فهم الأسس النظرية لعلم الاقتصاد.
- تحليل القضايا الاقتصادية المعاصرة.
- إعداد الطلاب لفهم العلاقة وربط الاقتصاد بالسياسة.

منهجية المحاضرة:

- الشرح البسيط والمباشر للمفاهيم الاقتصادية.
- استخدام الأمثلة العملية والتطبيقات الواقعية.
- الاعتماد على مصادر موثوقة.

أساليب التدريس:

- المحاضرات التفاعلية.
- المناقشات الجماعية.
- دراسة حالات واقعية (قضايا اقتصادية معاصرة).
- العروض التقديمية.

تقييم الطلاب:

- امتحانات منتصف ونهاية السداسي.
- المشاركة في المناقشات (محاضرات وأعمال موجهة).
- مشاريع بحثية سداسية (أعمال موجهة).
- بطاقات تقنية أسبوعية (أعمال موجهة).

المراجع المقترحة:

- Mankiw, N. Gregory. Principles of Economics.
- Krugman, Paul, and Robin Wells. Economics.
- Bade, Robin, and Michael Parkin. Foundations of Economics.

ملاحظات هامة:

- يمكن تعديل هذا البرنامج لتناسب احتياجات الطلاب ومستوى الجامعة.
- يجب ربط المفاهيم الاقتصادية بالقضايا السياسية المعاصرة.
- يمكن استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم عملية التعلم.

الهيكل العام للمقرر:

المشكلة الاقتصادية: مفاهيم

علمية الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

الفكر الاقتصادي قبل القرن الـ15م

الفكر الاقتصادي في الحضارة الإسلامية (أنموذج ابن خلدون)

المذهب التجاري (Mercantilism)

المذهب الطبيعي (Phusiocracy)

المدرسة التقليدية (Classical school)

المدرسة الماركسية (Marxist school)

المدرسة التقليدية الجديدة/الحدية (Neo-classical)

المدرسة الكينيزية (Keynesian model)

النظريات الاقتصادية الكبرى

مقدمة:

هذه محاضرات موجهة لكل طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية عامة، ولطلبة أقسام العلوم السياسية خاصة، تم صياغتها بطريقة مختصرة، مراعاة لطبيعة المقرر الذي يعتمد في أولى سنوات الليسانس في جل التخصصات، وبالأخص في تخصص العلوم السياسية.

وقد راعيت في المحاضرات عدم الاطناب في شرح النظريات والمدارس حتى أترك المجال للطالب الباحث التوسع والغوص في المراجع العديدة التي يحظى بها هذا المقرر.

وإذ أضع هذا المنتوج بين يدي الطلبة كمنتوج معرفي يعينهم في الخوص في العديد من التخصصات العلمية الإنسانية منها والاجتماعية، فإني أدعوهم إلى ان يغفلوا عن الاطلاع عليه خاصة في الكتب الورقية.

وقد اعتمدت مادة هذا المقرر على العديد من المراجع الموجودة على مستوى مكتباتنا الجامعية، إلى أن الفضل الأول في هذا المقرر يعود للمؤلف الأقرب لتخصص طلبة العلوم السياسية وهو مؤلف الأستاذة الفاضلة رفيقة حروش صاحبة مؤلف الاقتصاد السياسي الصادر عن دار الأمة.

المحاضرة الأولى

المشكلة الاقتصادية: مفاهيم

The economic problem: Concepts

للإنسان حاجيات كثيرة متنوعة، مادية ومعنوية، غير منتهية، يهدف دائما لإشباعها. ولأنها غير محدودة، وتختلف من فرد لآخر، فهي محدودة في المكان والزمان. وتواجه كل المجتمعات المشكلة الاقتصادية ولكن تختلف حدتها من دولة لأخرى بصرف النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي ودرجة التقدم الاقتصادي.[1] وتكمن المشكلة الاقتصادية في سعي الفرد لإشباع وسد حاجاته وتحقيق أهدافه عن طريق موارد المجتمع المحدودة في المكان والزمان (ندرة نسبية)، وعليه فللمشكلة الاقتصادية عنصرين هامين هما: الموارد الاقتصادية (عناصر الإنتاج) والحاجات والرغبات المتعددة.[2]

1. الحاجة (The need)

لا تقتصر الحاجة على الأشياء الضرورية، كالأكل والملبس وما شابه، بل تتعداه إلى كل ما يرغب فيه للإنسان ماديا أو معنويا، ضارا أو نافعا، فالحاجة هي تلك الرغبة الإنسانية في الحصول على وسائل لازمة لوجوده أو للمحافظة عليه أو لتقدمه، دون أن يلزم لقيامها أن يكون حائزا لتلك الوسائل.[3]

وتتميز الحاجة بـ: 1) قابليتها للتعدد والتنافسية. 2) التكامل. 3) القابلية للإشباع ونسبيتها.[4]

---

[1] سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص19.

[2] رفيقة حروش. (2011). **الاقتصاد السياسي**. شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر. ط1.

[3] سكينة بن حمود، ص19.

[4] محمود الطنطاوي الجاز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، بدون طبعة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص25.

2. الرغبة (The desire)

الرغبة ملازمة للحاجة، فهي تنشأ من وجود حاجة حقيقية، مما يؤدي لطلب أموال وبذل نشاط اقتصادي.

3. المنفعة (The benefit)

هي كل ما يلبي حاجة أو رغبة ويؤدي إلى إشباعها، أما تقدير المنفعة فهو أمر شخصي.

4. الندرة (The scarcity)

تتميز الخيرات الاقتصادية بكونها نادرة نسبيا، وهي تشمل أشياء مادية سلع وأخرى معنوية خدمات تهدف لتحقيق رغبة أو قضاء حاجة. ويتحدد ثمنها بالنظر لندرتها، فكلما كانت أكثر ندرة ارتفع ثمنها لارتفاع الطلب عليها.[5]

يرتبط وجود الخيرات الاقتصادية بـ3 شروط:

ش1. أن تكون المواد نادرة، ولو كانت متوافرة كالهواء والشمس لما اعتبرت خيرات اقتصادية.

ش2. استجابة المادة المعنية لحاجة أو رغبة معينة.

ش3. القدرة على تحويل المادة المعنية حتى تصلح، فهناك خيرات في يومنا لم تكن كذلك قديما.

كما ترتبط ندرة الخيرات عن عوامل أخرى مثل:

ع1. عوامل طبيعية: كلما قلت في الطبيعة ارتفعت قيمتها كالمعادن النفيسة.

ع2. عوامل تنظيمية: قد يمنع القانون استيراد مادة ما فتصبح نادرة.

ع3. عوامل اجتماعية/دينية: فالإسلام يحول دون استهلاك لحم الخنزير، والهندوسية دون استهلاك لحم البقر.

[5] طلعت الدمرداش إبراهيم، الموارد الاقتصادية، ط1، مكتبة القدس، مصر، 2007، ص10.

5. الاختيار (The choice)

وهو المفاضلة بين الحاجات التي ينبغي إشباعها والخيرات الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها، ويؤثر الاختيار الشخصي للسلع والخدمات في توجيه العرض وتكوين مجموع الطلب في سوق من الأسواق. ومحاولة إيجاد طرق للاستفادة من موارد محدودة لإشباع حاجات كثيرة.[6]

6. التبادل (The exchange)

حيث أنه لا يمكن لإنسان إنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها، فيلجأ إلى التبادل بطريقة مباشرة (المقايضة) أو بطريقة غير مباشرة (النقود).

7. الجهد (The effort)

هو العمل المبذول للحصول على الخيرات الاقتصادية وتحقيق الرغبات والحاجات المتنوعة، مع سعيه لبذل أقل مجهود للحصول على أكبر حد من الخيرات قانون أقل مجهود.

8. العمل المنتج (Productive work)

وهو نتاج [***عناصر الطبيعة*** + ***وسائل الإنتاج/أدوات آلية***] لإنتاج سلع وخدمات.

9. النشاط الاقتصادي (The economic activity)

وهو أساس علم الاقتصاد، ويُعرف بأنه «***عمل الإنسان المستمر ضد عوامل الندرة لتحقيق الرغبات وإشباع الحاجات***». فمحور النشاط الاقتصادي هو الموازنة بين تزايد الحاجات مقابل قلة وسائل الإنتاجية للرغبات.

[6] داوود إبراهيم، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، بدون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص10.

10. تحليل الهيكل الاقتصادي (Economic Structure Analysis):

يتضمن الهيكل الاقتصادي لأي مجتمع 4 عناصر هي:[7]

1. **الإنتاج:** هي عملية تنسيق لكل عوامل الإنتاج: الطبيعة +العمل+ رأس المال+ المنظم.[8]

2. **التبادل:** هو حلقة وصل بين الإنتاج والاستهلاك.

3. **التوزيع:** هو قسمة الأموال على أفراد المجتمع وفق قوانين اقتصادية تتحدد وفق طابع الملكية لوسائل الإنتاج.

4. **الاستهلاك:** عملية تهدف لإشباع الحاجات والرغبات، وهو نوعان: ***استهلاك إنتاجي*** بهدف خلق ثروة جديدة، و***استهلاك نهائي*** يُستهلك فيه الإنتاج نهائيا كالمواد الغذائية.

[7] ساقور17

[8] المنظم هو مسير المؤسسة والمسؤول الاقتصادي على عملية الإنتاج.

المحاضرة الثانية

علمية الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

Is Economic a Science

and its relationship with other sciences

يهتم علم الاقتصاد بنوعين من التحليل الاقتصادي هما الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، حيث يهتم التحليل الاقتصادي الكلي بدراسة الاقتصاد ككل أي يبحث في المجتمع ككل، من خلال العلاقات القائمة بين مكونات اقتصادية كبرى للبلدان كتأثير السياسات النقدية والمالية والدخل القومي والتشغيل والتضخم.. الخ[9].

أما الاقتصاد الجزئي فهو يبحث في سلوك الوحدات الجزئية بما فيهم الأفراد والشركات، كدراسة العرض والطلب، السوق، السعر، السلعة.. الخ[10].

مع الإشارة إلى أن كل من الاقتصاد الجزئي والكلي يخدمان بعضهما البعض[11].

1. الاقتصاد كعلم وضرورة للتحليل الاقتصادي:

يعتبر الاقتصاد علم للأسباب التالية[12]:

- يتوافر علم الاقتصاد على هيكل نظري عميق تم عبر مراحل متعاقبة.
- يهتم علم الاقتصاد بالقوانين التي تؤدي إلى خلق الثروة وزيادتها، وهي قوانين اقتصادية ثابتة نسبيا.

---

[9] عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص13.

[10] عبد الحميد زعباط، الاقتصاد الجزئي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، اجلزائر، 2001،

[11] توفيق عبد الرحيم حسن، مبادئ الاقتصاد الجزئي، بدون طبعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

[12] ساقور15-16

• توفره على منهج علمي واستعماله لوسائل التحليل العلمي كالرياضيات والإحصاء والمحاسبة لحل المشكلة الاقتصادية.

2. موضوع الاقتصاد وتعريفاته:

لما كان الاقتصاد علم يختص بتوظيف الموارد المتاحة لإنتاج سلع وخدمات يتم توزيعها بين الفئات المختلفة لإشباع حاجات معينة، فهو يشمل مستويان مادي وبشري.

أ. مادي:

كونه يهتم بمشكلة الندرة في علاقة الإنسان مع الموارد المحدودة علاقة الإنسان بالطبيعة.

ب. بشري:

لأنه يهتم بتقسيم العمل وفكرة التوزيع في عملية الإنتاج علاقة الإنسان بالطبيعة.

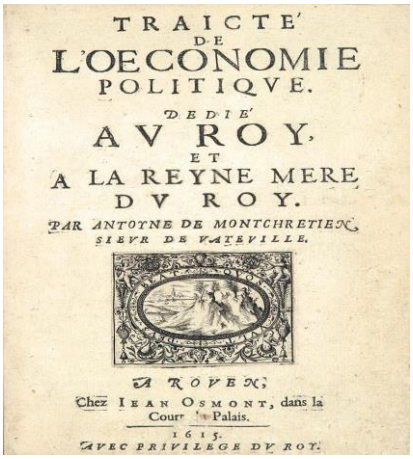
TRAICTE'
DE
L'OECONOMIE
POLITIQVE.
DEDIE'
AV ROY,
ET
A LA REYNE MERE
DV ROY.
PAR ANTOYNE DE MONTCHRETIEN,
SIEVR DE WATEVILLE.
A ROVEN,
Chez IEAN OSMONT, dans la
Court du Palais.
1615.
AVEC PRIVILEGE DV ROY.

استُعمل مصطلح الاقتصاد لوحده من طرف «***أرسطوطاليس***» ومصطلحه اللغوي الإغريقي كان Politikos وnomos،[13] وقصد به «***علم قوانين الاقتصاد المنزلي***»، أما مصطلح «***الاقتصاد السياسي***» فقد استُعمل لأول مرة من طرف الفرنسي «***أنطوان دي مونكريتريان***» في القرن 17.

وقصد به «***السياسة المالية الأنجح لإغناء خزينة الملك***» في كتابه «***مطول في الاقتصاد السياسي***».

[13] علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد: مفاهيم، مصطلحات، أسئلة، بدون طبعة، أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص18.

كما استعمله الإنجليزي «***جيمس ستيوارت***» في كتابه «***بحث في مبادئ الاقتصاد السياسي***».

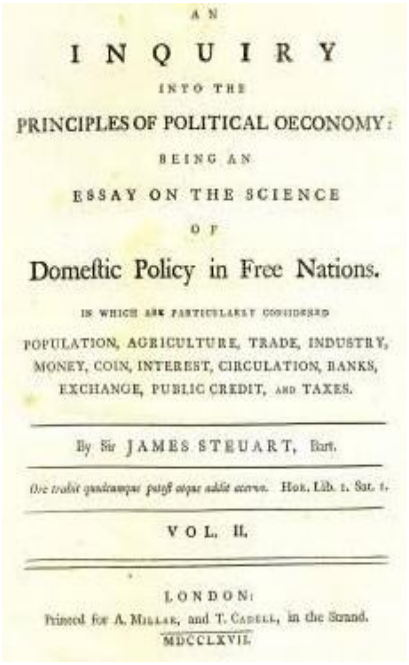
AN
INQUIRY
INTO THE
PRINCIPLES OF POLITICAL OECONOMY:
BEING AN
ESSAY ON THE SCIENCE
OF
Domeſtic Policy in Free Nations.
IN WHICH ARE PARTICULARLY CONSIDERED
POPULATION, AGRICULTURE, TRADE, INDUSTRY, MONEY, COIN, INTEREST, CIRCULATION, BANKS, EXCHANGE, PUBLIC CREDIT, AND TAXES.
By Sir JAMES STEUART, Bart.
Ore trahit quodcumque poſſit atque adhibit eorum. Hor. Lib. 1. Sat. 1.
VOL. II.
LONDON:
Printed for A. Millar, and T. Cadell, in the Strand.
MDCCLXVII.

وبهذا استند في مفهومه لعلم الاقتصاد على انه وسع من المفهوم الإغريقي للاقتصاد وكونه مجرد تدبير للشؤون المالية المنزلية ليعطيه نظرة شاملة ليصبح مجال اهتمامه شؤون الدولة وثرواتها، وهو ما يدل على وجود السياسة الاقتصادية قبل وجود الاقتصاد.[14]

وتطور حتى أصبح الاقتصاد السياسي يعرف بأنه علم القوانين التي تحكم الظواهر المتعلقة بالنشاط الاقتصادي الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة، أي هو العلم الذي يسعى لحل المشكلة الاقتصادية.[15]

3. منهج الاقتصاد:

المنهج «هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة للوصول إلى نتيجة معلومة» والهدف منه ليس بالضرورة الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، بل التأكد من صحة الحقائق ودقة المعلومات وتحليلها بأسلوب علمي منطقي.

4. علاقة الاقتصاد بالعلوم الأخرى

الاقتصاد علم قائم بذاته، مستقل عن غيره من العلوم الأخرى، لكن هذا لا يعني عدم ارتباطه بعلوم أخرى، ولأن الإنسان العنصر المشترك بين كل العلوم، فهناك علاقة مع غالبية العلوم الاجتماعية والإنسانية.

[14] عبد اللطيف بن اشنهو، مدخل إلى علم الاقتصاد السياسي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص12.

[15] بن عصمان محفوظ، مدخل إلى اقتصاد الحديث، بدون طبعة، دار العلوم، باتنة، الجزائر، 2003، ص7.

أولا: علاقته بالعلوم الاجتماعية والإنسانية

أ. بالتاريخ:

لا تكتمل المعرفة الاقتصادية دون الرجوع إلى محطات تاريخية معينة، لمعرفة ظروف الإنتاج وشكل علاقات الإنتاج والتوزيع، فالاقتصاد كعلم تطوري-تاريخي يهتم بالبحث في المراحل المتعاقبة التي تمت في مختلف التشكيلات الاقتصادية منذ القدم ومراحل تطورها.

ب. مع علم الاجتماع:

يهتم التحليل الاقتصادي بمعرفة الآثار المترتبة على تصرفات المستهلكين، بينما يهتم علم الاجتماع السبب الذي أدى لمثل هذا التصرف ليُقدم معلومات للاقتصادي عن الجو الاجتماعي السائد في منطقة معينة.

ت. مع علم السياسة:

يهتم علم السياسة برعاية شؤون المجتمع وطريقة تنظيمه ومبادئ الحكم فيه، أما علم الاقتصاد فيهتم بشؤون المجتمع من زاوية الحاجات وإشباعها، فالقرارات الاقتصادية تتأثر بالسياسة المتبعة في بلد ما.

ث. بعلم الديمغرافيا:

الإنسان هو العنصر الأكثر نشاط في العملية الاقتصادية، وتؤثر نوعية التجمعات السكانية على هذه الموارد المتصفة بالندرة، خاصة مع وجود علاقة بين عناصر الإنتاج والسكان.

ح. بعلم النفس:

يهتم الاقتصاد بسلوك الإنسان وكيفية إشباع رغباته، فعلم النفس يساعد الاقتصادي في التعرف على المواقف الإيجابية والسلبية للإنسان، اتجاه قرارات اقتصادية معينة.

ج. بالجغرافيا:

الجغرافيا هي الوسط الذي يتم فيه توظيف الأنشطة الاقتصادية من خلال بروز مؤشرات كتوافر عناصر الإنتاج في موقع جغرافي ما.

خ. بالقانون:

بما أن العلاقات الاقتصادية هي علاقات ملكية، فإن القانون ملزم بوضع تنظيمات تحمي هذه الملكية وتحترمها.

ثانيا: علاقته بالعلوم التطبيقية:

أ. بعلم المحاسبة:

يقدم علم المحاسبة معلومات قيمة للباحث الاقتصادي عن الميزانية، الأسعار، التكاليف، الأرباح، المخزونات، الخاصة بمشروع ما ليتمكن من تغيير تلك المعلومات إلى الوجهة الاقتصادية وتبعات ذلك سلبا أو إيجابا على المشروع.

ب. بالإحصاء:

يحتاج التحليل الاقتصادي إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها، عبر تجميع البيانات وتصنيفها والاستفادة منها.

ت. بالرياضيات:

يعتمد الاقتصاد على أساليب رياضية في البراهين والتحليل.

خلاصة:

الاقتصاد هو علم قائم بذاته لوجود قوانين اقتصادية ثابتة نسبيا، ولوجود موضوع يدرس الجوانب الخاصة بالنشاط الاقتصادي ماديا وبشريا ومنهج باستعمال أدوات وتقنيات في سبيل البحث عن الحقائق الاقتصادية.

ويرتبط هذا العلم بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والتطبيقية، ونتج عن تطوره مجموعة من الفروع العلمية الجديدة الأخرى مثل الاقتصاد الجزئي، الاقتصاد الكلي، الاقتصاد التطبيقي، الاقتصاد المالي، التخطيط الاقتصادي.. الخ.

المحاضرة الثالثة

الفكر الاقتصادي قبل القرن الـ15م

Ancient economic thought

(before the 15th century)

ظهور الاقتصاد كمجموعة نظريات مع بداية الرأسمالية، لا يعني إهمال الأفكار السابقة أو ما يعرف بالفكر الاقتصادي الذي يمكن الباحث من استغلال تراث المفكرين الأوائل لاستخلاص قوانين يتم استعمالها لفهم الحقائق وتفسيرها، بخلاف الاقتصاد السياسي الذي ينصب التحليل فيه على مجموعة من النظريات الاقتصادية لكن هذا لا يعني وجود قطيعة بين الأفكار الاقتصادية القديمة وما جاءت به هذه المدارس من أفكار ونظريات.

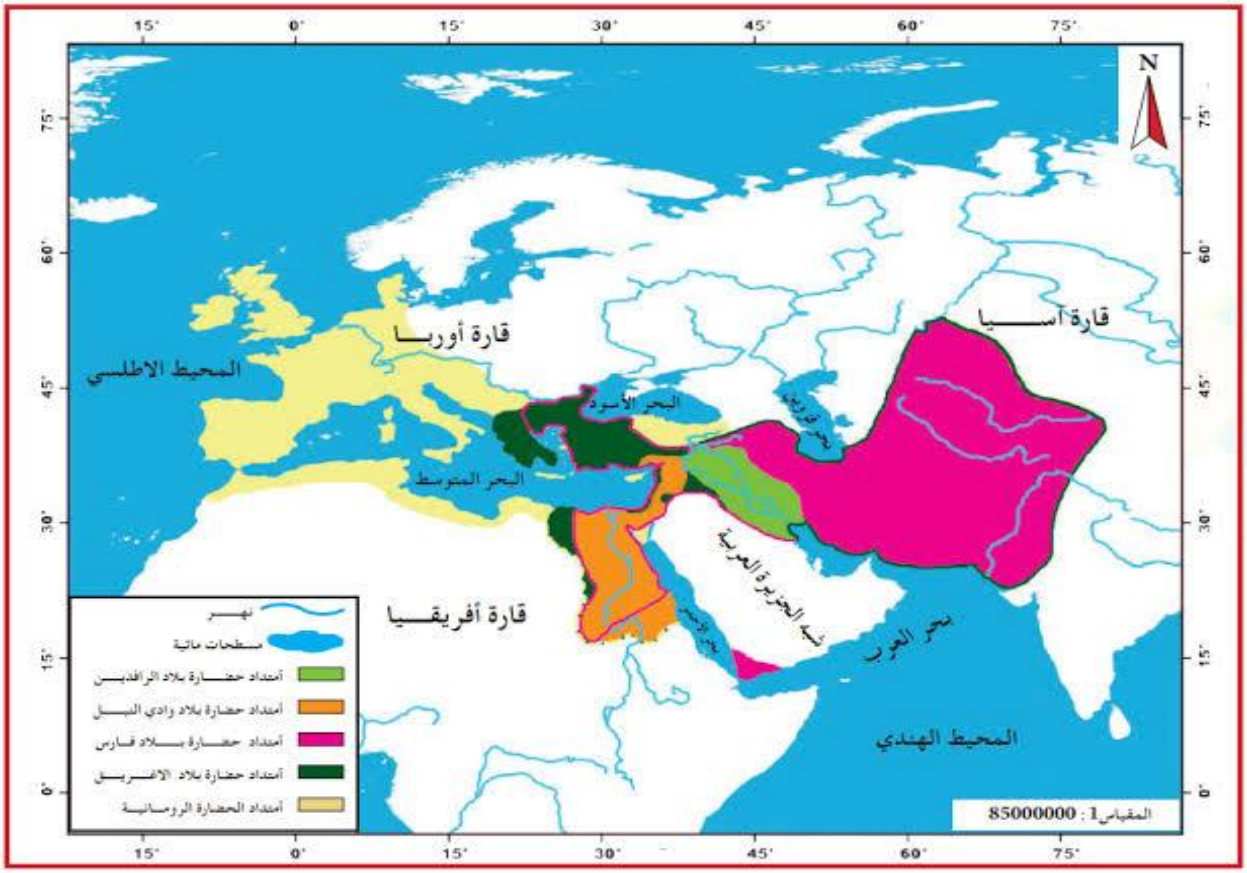

1. الفكر الاقتصادي في الحضارات الشرقية:

***حضارات ما بين النهرين بلاد الرافدين:**

- وهي 5 حضارات: البابلية، السومرية، الأشورية، الكلدانية والأكادية.
- إضافة للزراعة، اهتمت بتخزين المياه وصناعة النسيج والأجر مع انتشار الحرف والمهن.
- كانت المعاملات التجارية متطورة، وصلت المبادلات والمقايضات فيها إلى الهند ومصر وآسيا الصغرى.

***الحضارة المصرية الفرعونية:**

- قام الاقتصاد على الزراعة الفلاحة وتربية المواشي.
- صناعة الأثاث والأواني والورق والأسلحة والسفن.. الخ.

*** الحضارة الفينيقية:**

- اهتموا بالزراعة وركزوا على الصناعات المعدنية والزجاج والعاج والخزف والسفن.
- واعتبروا التجارة المورد الأساسي.

***الحضارة الصينية:** اعتبر الفيلسوف كونفوشيوس أن الاقتصاد القوي كفيل بدعم الحاكم، إضافة للجيش وثقة الشعب.

***الحضارة الفارسية:** زراعيا، كان القمح والشعير أهم المحاصيل.

2. الفكر الاقتصادي في الحضارة الغربية:

أ عند الإغريق:

- كانت أثينا تبحث عن تقوية اقتصادها من خلال الحروب لما تحصل عليه من الغنائم والأراضي الجديدة.
- ارتكزت النشاطات الاقتصادية بكل أنواعها على المبادلة، حتى أن النقود التي اخترعت في البداية لتسهيل عمليات التبادل أصبحت تستخدم لغرض جديد الشراء من أجل البيع.

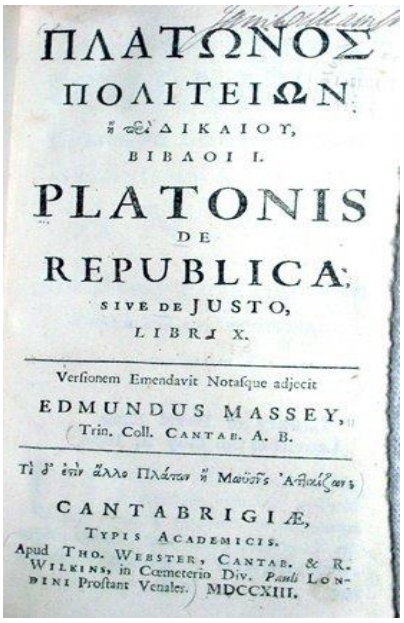
ΠΛΑΤΩΝΟΣ
ΠΟΛΙΤΕΙΩΝ
Ἢ ΠΕΡΙ ΔΙΚΑΙΟΥ,
BIBAOI I.
PLATONIS
DE
REPUBLICA;
SIVE DE JUSTO,
LIBRI X.
Versionem Emendavit Notasque adjecit
EDMUNDUS MASSEY,
Trin. Coll. CANTAB. A. B.
Τί δ' ἐστὶν ἄλλο Πλάτων ἢ Μωϋσῆς Ἀττικίζων;
CANTABRIGIÆ,
TYPIS ACADEMICIS.
Apud THO. WEBSTER, CANTAB. & R. WILKINS, in Cœmeterio Div. Pauli LONDINI Proftant Venales. MDCCXIII.

– اقترح ***أفلاطون*** في كتابه «***الجمهورية***» مجتمعا فاضلا يشمل 3 طبقات: [ط.حاكمة، ط.محاربين أحرار، ط.عاملين مزارعين، حرفيين وتجار] يتميز بإدارة رشيدة وإشباع لحاجات الأفراد.[16]

– ارتدّ ***أرسطو*** على مثاليات أستاذه أفلاطون حيث اعتبر أن أساس التصرفات البشرية دوافع مرتبطة بالمنفعة الشخصية الملكية الفردية.

– اعتبر أرسطو بأن الزراعة وتربية المواشي والصيد والصناعة واستخراج المعادن وحتى قطع الطرق نشاطات اقتصادية، مستثنيا بذلك التجارة.

– اعتبر أرسطو قيمة السلعة خاصية اجتماعية تجعل السلعة محلا للمبادلة مفرقا في ذلك بين «القيمة الاستعمالية» و«القيمة التبادلية»[17].

– وبأن النقود وسيط للمبادلة تحول دون مشاكل المقايضة.

– أدان أرسطو الفائدة وهو المبلغ الذي يحصل عليه المقرض زيادة على المبلغ الأول لأن النقود لا تلد.

ب عند الرومان:

– عرفت العصور الوسطى بأوروبا انتشار الاقطاع القائم على سيطرة طبقة رجال الدين والاقطاعيين على أراضي زراعية واسعة يعمل فيه أقنان يدفعون ريعا عينيا تطور فيما بعد إلى الدفع نقدا مع تطور الحرف والتجارة.

– ركز الفكر اللاهوتي–الكنسي على فكرتين أساسيتين: إدانة الفائدة وفكرة الثمن العادل.

(سعر البيع= نفقة الإنتاج+ ربح معقول للعيش البسيط).

---

[16] سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص13.

[17] محي حميد مسعد، الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد، بدون طبعة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص98.

ملاحظة:

القيمة الاستعمالية هي ما تقدمه تلك السلعة من منافع للناس، أما القيمة التبادلية فلا يكون لسلعتها قيمة ما لم تكن مطلوبة من الآخرين. فالندرة النسبية للشيء هي التي تجعله نافعا وله قيمة.[18]

[18] عادل أحمد حشيش، زينب حسني عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص192.

المحاضرة الرابعة:

الفكر الاقتصادي في الحضارة الإسلامية

Islamic economic thoughts

حمل الإسلام للبشرية بذور ثورة شاملة، حيث فرض المساواة بين الناس بغرض النظر عن اللون والجنس، فلم يعترف بالطبقية وإن برزت فئات اجتماعية غير قائمة على أساس طبقي أو عرقي أو جنسي، كما يلي: **ف1.** رجال الدولة أمراء، ولاة وقضاة.

ف2. العلماء والأدباء.

ف3. التجار وأصحاب الأملاك.

ف4. العامة أكثرية الناس تشتغل في الفلاحة والحرف والتجارة.

– بفضل الفتوحات الإسلامية، امتدت حضارة المسلمين من آسيا الوسطى إلى غرب أوروبا الأندلس، مما مكنهم من استغلال روافد النيل والدجلة والفرات، وسهول الشام والأندلس، والساحل الإفريقي الشمالي.

– ساهم الموقع المتوسط للعالم القديم في جعلهم محور التجارة.

– طور المسلمين في أساليب الزراعة والتصنيع حيث بنو السدود، ودرسوا التربة واستخراج المعادن وصيد الأسماك وتربية المواشي.

الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون (732–832هـ)

Ibn khaldun Economic Though (1332-1406)

اشتهر ابن خلدون بـ«***المقدمة***» التي مهد لها بمؤلفه «***كتاب العبر وديون المبتدأ والخبر، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر***».

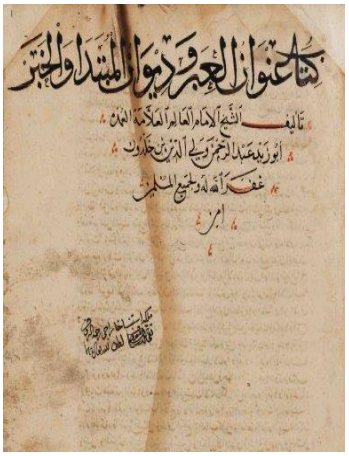

كونها أثارت نزالا فكريا، قديما وحديثا، بين مفكري مختلف المدارس والتوجهات شرقا وغربا لاستخدامها منهجا علميا قام على استقراء التاريخ الذي أوصله وتعود شهرة المقدمة إلى استخلاص قوانين علم جديد أسماه بـ«***علم العمران البشري***» أو «***علم الاجتماع الإنساني***».

كما بحث في الظواهر الاقتصادية بكشف المسببات ومقارنة النتائج والوصول للقوانين التي تحكم الظواهر المتشابهة، فركز في دراسته على: الثروة، القيمة والثمن، النقود، الضرائب وتدخل الدولة، وتصنيف الأنشطة الاقتصادية.

1. الثروة عند ابن خلدون:

المعاش لا يحصل إلا بالنشاط للاستنفاع بالثروات التي سخرها الله للإنسان، وعليه يركز موضوع الاقتصاد على عاملين: ***البحث عن الثروة + اعتبار العمل وسيلة الحصول عليها***.

2. القيمة والثمن: يرى ابن خلدون أن:

- ***الكسب*** هو «قيمة الأعمال البشرية»، فالعمل هو مصدر القيمة حتى يكون للسلعة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة.
- ثمن سلعة ما في السوق يتحد.
- السوق هو المحدد لأثمان السلع الثمن الجاري بفضل المزاحمة التي ترضي العارضين والطالبين.
- ترتفع الأثمان كلما ازداد الاقبال على البضائع، مما يزيد في ربحية التجار، فيسارع المنتجون لإيجادها بفعل الطلب الملح عليها.

3. النقود:

- للنقود وظيفتان: أنهما أداة ***مبادلة*** و***ادخار***.
- برز الذهب والفضة كمقياس للقيمة وأداة للمبادلة بقصد الاكتناز.
- رغم أن النقد هو أصل المكاسب والمنافع، إلا أن العمل الإنساني يظل في النهاية مصدر القيم.
- قوة الدول وتقدمها العمراني لا تقاس بمقدار ما يتوفر لها من معادن كالذهب والفضة، وإنما نتيجة قدرتها على الإنتاج الذي يجلب لها.
- إن نماء السكان وكثرتهم عامل إيجابي في زيادة ثروة أية دولة، أو ما يعرف عند المعاصرين بدور الموارد البشرية في التنمية الشاملة.

4. الضرائب:

- تستخدم الدولة أنواعا معينة من الضرائب الجباية بقدر معلوم.

– إن قلة الضرائب على النشاطات الإنتاجية تدفع الرعايا للعمل فيها فيزيد الاعتمار ومنه تزيد الجباية في جملتها.

5. تدخل الدولة:

– تخلق الطلبات الحكومية الرواج الاقتصادي بتحريك طلب واسع نحو مختلف السلع والخدمات مما يؤدي لزيادة عرضها (سبق بذلك كينز في حل أزمة 1929).

6. تصنيف الأنشطة الاقتصادية:

– التصنيف الحقيقي للأعمال يكون بمقياس الإنتاج الملموس.

– هناك نوعان من الأعمال:

أ. معاش طبيعي: هو كل عمل طاهر وإنتاج يعود بالنفع العام على المجتمع كالزراعة، الصناعة والتجارة.

ب. معاش غير طبيعي:

وهو كل عمل أو وظيفة مبنية على الاستغلال، منتصبة في أعلى السلم الاجتماعي، وتستغل أهم منتجاته كشؤون الإمارة. وبالمفهوم الاقتصادي الحديث، فرّق ابن خلدون بين قطاعات منتجة وقطاعات غير منتجة.

المحاضرة الخامسة

المذهب التجاري

Mercantilism

مع بداية العصر الحديث عصر الأنوار عرفت أوروبا نهضة فكرية واقتصادية ودينية، رافقتها كشوفات جغرافية وحركة استعمارية وإصلاحات دينية مع البروتستانت، أدت لتراكم النقود وإنتاج الذهب واغناء الطبقة البورجوازية كبديل لإقطاعية العصور الوسطى، وأصبح تراكم الأموال ضرورة يفرضها الواقع الاقتصادي خاصة مع نمو السكان وازدياد حجم التجارة الخارجية.

1. أهم أفكار التجاريين:

- الثروة هي مقدار ما يملكه البلد من معادن نفيسة ذهب وفضة باعتبارها أساس ثروة الأمة.
- تكتسي أهمية المعادن النفيسة في كونها: * قابلة للادخار سلعة لا تفسد.

* مقياس للقيمة، فزيادتها معناها زيادة النقود.

* قابلة للتجزئة.

- تزداد الثروة بتدخل الدولة في التجارة الخارجية عبر تشجيع الصادرات باستثناء الذهب والفضة وفرض ضرائب على الواردات لتحقيق فائض تجاري من المعدن النفيس.

2. السياسة الاقتصادية للتجاريين:

أ. السياسة المعدنية في اسبانيا:

تقوم على إلزام السفن التي تنقل البضائع الاسبانية بإعادة قيمتها ذهبا وفضة لإسبانيا، مقابل حرمان الأجانب الذين يبيعون سلعا داخل اسبانيا بإخراج ثمنها نقدا.

ب. السياسة الصناعية في فرنسا:

ركزت على صادرات المنتجات الصناعية بدل الفلاحية لان قيمتها أكبر ولا تخضع.

ج. السياسة التجارية في انجلترا:

ارتكزت على تشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعدن النفيس بفضل أسطول بحري ضخم.

3. تقييم أفكار التجاريين:

+ يعود الفضل للتجاريين في تخليص الفكر التجاري الاوروبي من الاعتبارات اللاهوتية، وربطهم النسق الاقتصادي بالنسق السياسي، ووضعهم أفكار اقتصادية كسياسات اقتصادية.

+ ساهم التجاريون في توفير النقود وإنشاء البنوك التجارية، ومنه تطوير ميزان المدفوعات.

+ اعتبر التحليل التجاري سطحيا لاشتماله على تدابير اقتصادية بدل نظريات علمية.

+ إن الثروة الحقيقية لأية دولة هي ما تنتجه من سلع وخدمات، وليس فيما تمتلكه من معادن قابلة للزوال.

أدى تدخل الدولة في حالات العجز -بإخراج الذهب والفضة- إلى تراكم النقود وارتفاع الأسعار وضعف الصادرات بشكل مس بالطبقات الكادحة.

4. مميزات المذهب التجاري:

- أنه مذهب **نقدي**، اعتبر المعدن النفيس عماد الثروة، والنقود مستودع القيمة.
- أنه مذهب **وطني/قومي**، لاهتمامه بمصلحة الدولة القومية بدل الإفراد.
- أنه مذهب **تدخلي**، يقوم على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

المحاضرة السادسة

المذهب الطبيعي

Phusiocracy

– الفيزيوقراطية كلمة إغريقية الأصل، مركبة من جزئين «*Phusis*» الطبيعية و«*Cratos*» السلطة والحكم فهي تعني «**حكم الطبيعة**».

– ظهر التيار الطبيعي بصدور كتاب «**الجداول الاقتصادية** *Tableau Economique*» للطبيب الفرنسي ***فرانسوا* كيني/كيناي** سنة 1750 القائم على فكرة أن الأرض هي أساس الثروة –بدل المعدن النفيس– خاصة مع إهمال فرنسا–الماركنتيلية للزراعة على حساب الصناعة.

François Quesnay

– اعتبر كيناي قطاع الزراعة القطاع المنتج، فالأرض يملكها طبقة الملاك وتزرعها الطبقة المنتجة المزارعون.

– قسم كيناي النشاطات الاقتصادية إلى قسمين:

نشاطات تحويلية عقيمة تقوم بتحويل المواد الأولية لسلع مصنعة، ولا تؤدي لزيادة الثروة.

و**نشاطات منتجة** تعتمد على زراعة الأرض.

أهم أفكار ومبادئ الطبيعية:

– الأرض مصدر الإنتاج والثروة بخلاف الصناعة والتجارة التي تعتبر أنشطة غير خلاقة.

– تحكم الظواهر الاقتصادية قوانين طبيعية (موضوعية مطلقة) أزلية لا تتغير عبر الزمن (يتم الوصول اليها باستخدام المنهج التجريبي).

– إن سير الأحداث الاقتصادية يتم في إطار نظام طبيعي يوافق بين مختلف المصالح دون تدخل الدولة (***اليد الخفية***).

– يرى غالب الطبيعيون بحرية تجارة الحبوب في الداخل، وتصديرها إلى الخارج (***دعه يعمل دعه يمر***)، بهدف توسيع دائرة دوران الثروة.

– الملكية الفردية حق يستجيب لطبيعة الإنسان وحريته في اختيار مهنته.

– عوامل الإنتاج ثلاث وهي: الأرض، العمل ورأس المال.

– قسم الطبيعيون المجتمع إلى 3 طبقات: طبقة ***منتجة*** (المزارعون)، طبقة ***عقيمة*** (الصناع والتجار)، وطبقة ***ملاك الأرض***.

الجدول الاقتصادي لفرانسوا كيني:

– شبه كيني دوران الإنتاج بسريان الدم في جسم الإنسان الدورة الدموية الذي يهدف لمعرفة طبيعة مسار الإنتاج وإعادته، والبحث عن أصل المنتوج وكيفية توزيعه.

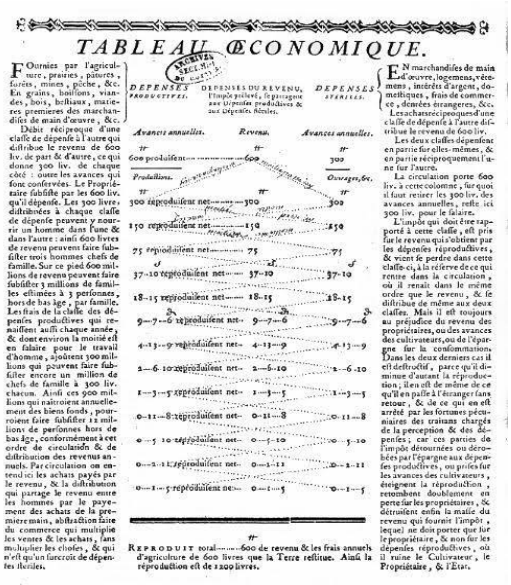
TABLEAU ŒCONOMIQUE.

– اعتبر كيني الزراعة المركز الإنتاجي الذي يغذي غالبية السكان، والمصدر الأساسي للصناعة والتجارة.

– وضع كيني جدوله الاقتصادي في صورة نموذج علبة اقتصادية تحدد نفسها من سنة لسنة بافتراض أن مستوى النشاط الاقتصادي لا يتغير عبر الزمن.

– تقوم الطبقة المنتجة بإنتاج الناتج الكلي السنوي باستخدام رؤوس أموال في شكل: تسبيقات أولية مباني وأدوات زراعية، وتسبيقات سنوية مواد أولية زراعية ومواد غذائية زراعية.

– تحصل الطبقة المالكة على الناتج الصافي نقدا نظير ربع الأرض الذي تدفعه الطبقة المنتجة لها، وتنفقه في شراء سلع استهلاكية زراعية وصناعية.

– هناك ضريبة وحيدة مفردة تفرض على طبقة الملاك فقط، تستعملها الدولة في المحافظة على استقرار النظام الطبيعي.

– وضع كيني **دورة الدخل (الدورة الاقتصادية)** بالمثال التالي:

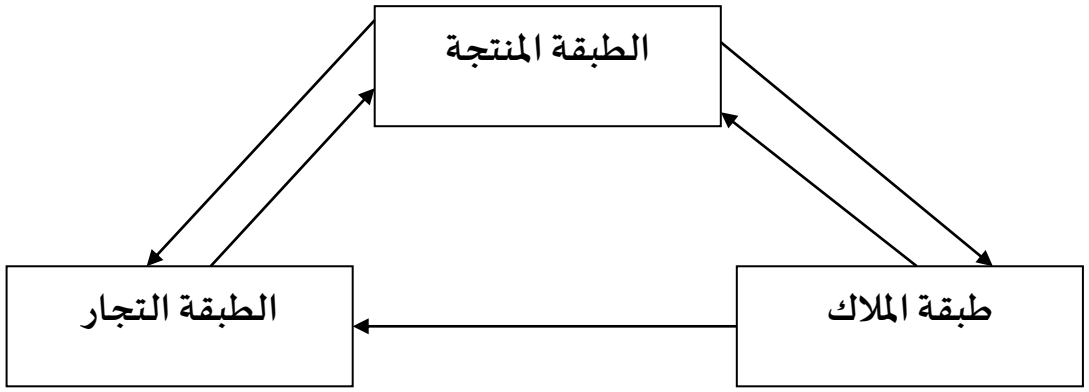

توزع الطبقة المنتجة الناتج الصافي الدخل القومي 3 مليار الحاصل من عملية الإنتاج كما يلي:2 مليار لطبقة الملاك مقابل ريع الأرض و1 مليار للطبقة العميقة مقابل سلع صناعية.

تستخدم طبقة الملاك 1 مليار لشراء منتجات زراعية غذاء ومواد أولية و1 مليار لشراء منتجات صناعية، كما يستخدم التجار 1+1 مليار لشراء منتجات زراعية، وهكذا يرجع المبلغ كله للطبقة المنتجة.[19]

19

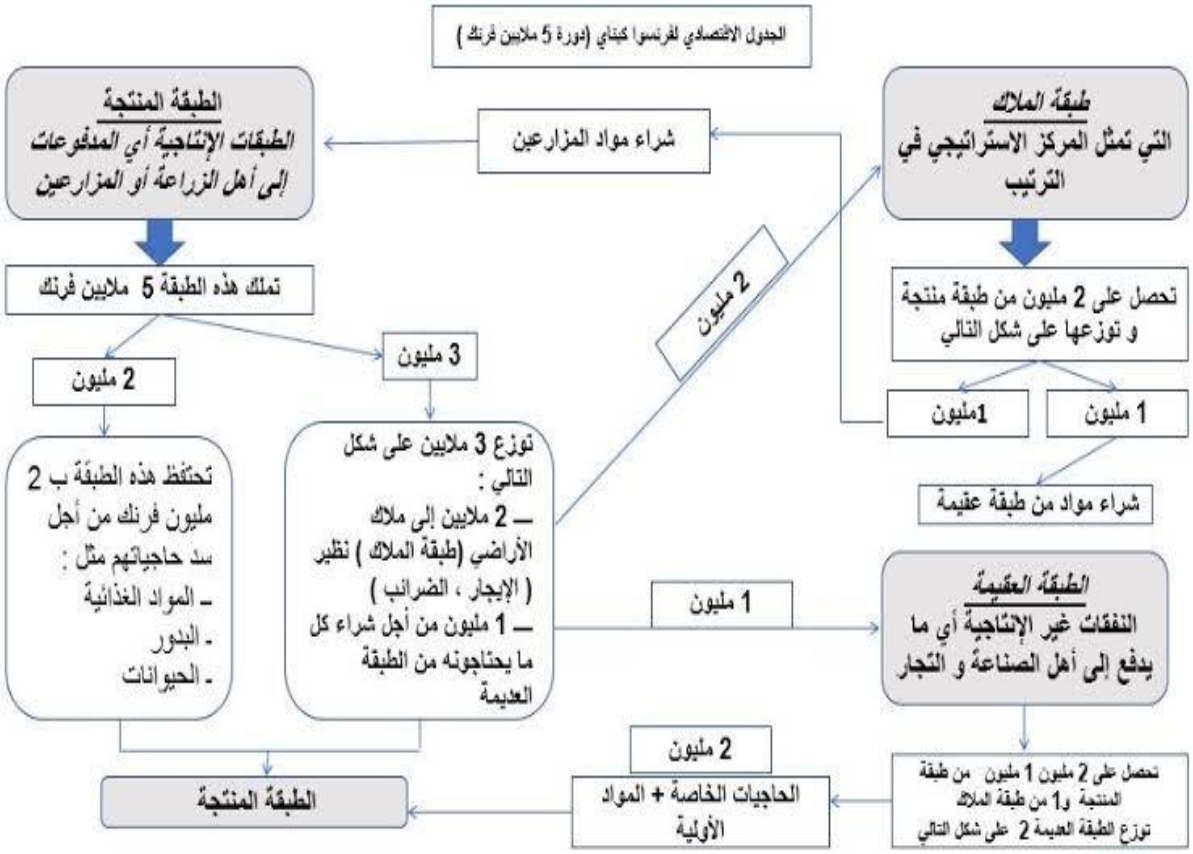

تقييم أفكار الطبيعيين:

+ خدمت أفكار الطبيعيين الاقتصاد وادخلته دائرة التحليل العلمي باستعمالهم المنهج العلمي بالاستعانة بالمنهج التجريبي في تحليل أفكارهم.

+ أعادت الاعتبار للقطاع الزراعي دون إهمال القطاعات الصناعية والتجارية الأخرى، بتزويدهم الصناعة بالمواد الأولية الزراعية، تجاريا.

+ يعتبر جدول كيني الاقتصادي أول محاولة لتخطيط الاقتصادي، وحل أهم مسالة في الاقتصاد تحديد الإنتاج الإجمالي.

+ فرق الطبيعيون بين الثروة والربح، فالثروة لا تحققها إلا المنتجات الزراعية، أما الربح فيتحقق بمبادلات المنتجات الأخرى.

بالمقابل:

– أغفل الطبيعيون مشاكل القيمة، الأسعار، السوق والسكان في تحليلهم الاقتصادي.

– حصر الإنتاج في النشاط الزراعي وحكمهم بعقم النشاط الصناعي والتجاري، وهو حكم نسبي وليس مطلق خاصة بعد الثروة الصناعية بأوروبا.

– ان الاقتصاد لا يخضع لقوانين طبيعية ثابتة ومطلقة، فالظواهر الاقتصادية متغيرة.

– شجعت الثورة الفرنسية على الصناعة الحربية والصناعة الثقيلة وابتعدت عن المنتج الزراعي لقلة أرباحه.

المحاضرة السابعة

المدرسة التقليدية

Classical school

الكلاسيكية كلمة اغريقية ذات أصل يوناني ظهرت مفهوم الكلاسيك في بلاد الإغريق في القرن 5م لكن كمذهب اقتصادي ظهرت في انكلترا مع بداية القرن 19، وبخلاف اهتمام المركزيين بالتجارة والفيزيوقراط بالزراعة، اهتم الكلاسيك بالصناعة.

أولا: عوامل نشأة الكلاسيكية:

– دخول أوروبا في توازن علمية وسياسية وصناعية خاصة منذ القرن 18، مما ساهم في بروز نظريات اقتصادية.

- بروز مفكرين اعتبروا مؤسسي علم الاقتصاد كان اهمهم: آدم سميث، دافيد ريكاردو، توماس مالتوس، جون باتيست ساي وجون سيتوارت ميل.

- اتفق هؤلاء من مجموعة من الافكار ساعدتهم على تشكيل اول مدرسة في الاقتصاد السياسي وكان اتفاقهم حول ما يلي:[20]

* تحديد مصدر القيمة بالعمل البشري، السعر هو التقييم النقدي للقيمة –حيادية النقود– الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يبحث في القوانين التي تحكم إنتاج الثروة وتوزيعها.

[20] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص192.

* تبني قانون ساي للمنافذ او الاسواق.

ثانيا: أهم مبادئ وأسس الكلاسيكية:

1. **فكرة النظام الطبيعي:** (النظرية المادية للكون) تخضع الظواهر الطبيعية للقوانين الطبيعية للقوانين موضوعية ومادية وخالدة.

2. **الفلسفة الفردية:** الفرد هو الوحدة الاقتصادية في البناء الاقتصادي.

3. **تدخل الدولة في حرية الأفراد:** فدورها يعتمد على الدفاع الأمن والقيام بالمشروعات التي يقبل الأفراد عليها.

* إن تحقيق مصلحة الأفراد يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة.

ثالثا: أهم نظريات الكلاسيك:

1. نظرية القيمة:

- العمل البشري يزيد من قيمة المنتوج وهو المقياس الحقيقي لقيمة المواد.
- ركز ادم سميث على تقسيم العمل على المجتمع والتخصص لرفع من الإنتاجية.
- ميز الكلاسيك بين 3 أنواع من السعر:

ن1. سعر اسمي: هو تعبير على قيمة السلعة بما هو متداول في السوق.

ن2. سعر حقيقي: هو قيمة العمل الذي تلزم في إنتاج السلع.

ن3. سعر طبيعي: هو السعر الذي يسمح بمكافئة: (العامل بالأجرة+ الرأسمالي بالربح+ مالك الأرض بالربح).

2. نظرية الإنتاج:

- الإنتاج هو خلق منفعة وزيادته بتدخل الإنتاج (العمل+ الرأس مال+ طبيعة) وان العمل هو العنصر الاساسي.

- تزداد الإنتاجية بتقسيم العمل والتخصص، مما يؤدي إلى: زيادة وتطوير المهارات+ توفير الوقت+ تراكم رأس المال.

- يزداد الإنتاج إلى حد معين ليبدأ بالتناقض خاصة في القطاع الزراعي ويعرف هذا بقانون الغلة المتناقصة.

3. نظرية التوزيع:

الدخل الموزع على الطبقات الثلاثة حيث تقدم طبقة الملاك الأرض لاستخدامها في العملية الاقتصادية مقابل حصولها على وسائل الإنتاج من طبقة الرأسمالية، وقوة العمل من الطبقة العاملة.

4. نظرية الريع:

- الريع هو ما يدفع مقابل استعمال الأرض، ويتزايد الريع باستمرار بزيادة الطلب على المنتوجات الزراعية للاستهلاك والتصنيع (أسعار السلع= أجور+ ربح+ ربح الأرض).

- يميز الكلاسيك بين (***الريع الاحتكاري***) ينتج عن الطلب المتزايد لمنتوجات الأرض مقابل العرض المحدود، و(***الريع التفاضلي***) ينتج عن تفاوت خصوبة الموقع الأرضي.

5. نظرية الأجور والأرباح:

توزع القيمة عند ريكاردو إلى أجور وأرباح (مع اعتبار الريع جزء من الربح) يرى **سميث** ان الانتقال من الحالة البدائية إلى حالة متقدمة الرأسمالية يجري فيه خرق لقانون القيمة بسبب اضطرار العامل إلى قسمة ناتج عمله مع مالك رأس المال.

6. نظرية النقود:

لم يليها الكلاسيك أهمية واعتبروها مجرد وسيلة للمبادلة وأداة من أدوات القيمة لقياس القيمة فهي ليست أداة لحفظ المدخرات.

7. نظرية السكان:

قامت نظرية ***مالتوس*** على 3 أسس:

أ1) حجم السكان محكوم بكمية الغذاء الموجودة.

أ2) هناك خلل بين تزايد السكان الذي يتم وقف متتالية هندسية وبين تزايد المواد الغذائية الذي يتم وقف متتالية حسابية.

أ3) يؤدي هذا الاختلال لحدوث أوبئة ومجاعات ونشوب الحروب تقضي على جزء من السكان ليعود التوازن مرة اخرى لهذا يقترح مالتوس تأخير الزواج وتحديد النسل.

8. نظرية التشغيل:

– ان حجم التشغيل يتعدد عند مستوى التشغيل العامل ان البطالة ظاهرة عابرة فوجودها يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل منخفض الأجر.

– ان مستوى الإنتاج الكلي يبقى دائما ثابت عند مستوى من التشغيل العامل ولا يتغير الا بتغير حجم السكان وادخال تقنيات جديدة.

9. نظرية النمو (التنمية الفردية)

– ان تقسيم العمل وتراكم رأس المال هما عاملين اساسين لزيادة الثروة كما يلي:

– يؤدي تقسيم العمل إلى زيادة الإنتاجية في زيادة الناتج القوي ومنه الزيادة في الثروة.

- زيادة تراكم رأس مال لدى الرأسمالية يؤدي إلى تخصيص اكبر للأجور العمال مما يحفزهم لزيادة الإنتاج.

10. احتمالات جون ستيوارت ميل للأسواق:

– زيادة السكان والرأس مال وتقنية ترتفع الأرباح وتنخفض الأجور.

– تزايد رأس مال والتقنية.

- ترتفع الأجور وتنخفض الأرباح.

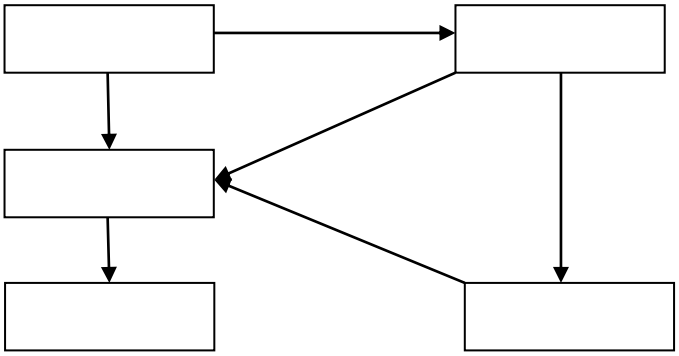

11. نظرية المنافذ: (قانون ساي)

– كل إنتاج يخلق لنفسه منفذ او سوق.

– ولأن الإنتاج يقابله الإنتاج فالعرض الكلي يقابله الطلب كلي وهذا يعني ان النقود حيادية (وسيلة تبادل).

- اضافة إلى عناصر الإنتاج الثلاث عند الكلاسيك (***رأس مال*** + ***الأرض*** + ***العمل***)، أضاف ساي عنصر رابعا «***المنظم***»، وهو رئيس المنشاة الاقتصادية الذي ينسق بين عوامل الإنتاج لتحقيق ربح اكثر.

- زادت نظرية التجارة الخارجية اتجاه الإنتاج إلى التبادل بدل الاكتفاء الذاتي بفعل زيادة التخصص وتقسيم العمل على المستويين الوطني والدولي.

12. نظريتا التجارة الخارجية:

أ. نظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث

	قطن	حمضيات
مصر	5 وحدات	10 وحدات
المغرب	10 وحدات	22 وحدة

– كل دولة يمكن إن تتخصص في إنتاج سلعة أو سلع تتمتع فيها لميزة مطلقة «تكلفة حقيقية اقل» نقاش بعدد ساعات العمل المطلوبة لإنتاج السلعة إن تكلفة إنتاج القطن اقل من تكلفة إنتاجه في المغرب وعليه فيكون سعر اقل ما هو عليه في المغرب والعكس ويؤدي هذا التفاوت في الأسعار إلى

تشجيع التبادل التجاري بينهم يؤدي التخصص الدولي لزيارة الإنتاج العالمي وعليه يصبح للتجارة الخارجية وظيفتان:

- خلق مجال لتصريف الإنتاج الزائد واستبداله بإنتاج أخر ذي طبقة أكبر.
- تحفيز زيادة في الإنتاج واستغلال امثل للموارد المتاحة بفضل التخصص وتقسيم العمل.

ب. نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو:

	القمح	النسيج
انجلترا	120و	100و
البرتغال	80و	90و

يرى بأنه إذا كانت دولة ما مختلفة تخلفا مطلقا في كافة السلع فانه لا يزال هناك أساس لقيام تجارة مرجعة على أساس الميزة النسبية يمكن إيضاح نظرية النفقات باستخدام المثال الموضح في الجدول يتبين إن تكاليف القمح والنسيج اقل من البرتقال من انكلترا إذن تتفوق البرتقال تفوقا مطلقا في إنتاج سلعتين حسب نظرية الميزة النسبة لريكاردو يمكن إن يتم التبادل بين الدولتين وعليه يتخصص البرتغال في إنتاج القمح وتتخصص انكلترا في إنتاج النسيج التخصص مربح ومفيد حتى ولو كانت الدولة تمتلك فروق تكلفة الإنتاج المطلقة في إنتاج عدد من السلع في وقت واحد.

رابعا: تقييم أفكار الكلاسيك

+ أعطى الدفع لظهور مدارس فكرية في الاقتصاد خاصة الكينيزية التي انطلقت من انتقادات النظرية الكلاسيكية بدا الاقتصاد عليا مع ادم سميث الذي رسم ميدان البحث العلمي اقتصاديا بطريقة جعلت الاقتصاديين من بعده يسترشدون بنظرياته كان ادم سميث أول اقتصادي غربي أكد أن مصدر الثروة هو العمل.

+ ساعدت النظرية الكلاسيكية العديد من البلدان النامية على تحقيق التنمية الاقتصاد خاصة دور تراكم رأس المال الصناعة وتحقيق التطور الاقتصادي.

+ اعتبروا ساعات العمل العنصر الإنتاجي الوحيد في تحديد قيم السلع دون النظر في عناصر أخر للإنتاج (الأرض، رأس المال، التنظيم).

- أهمل الكلاسيك النقود ولم يعتبروها مخزنا للقيم كما رأى كينز فيما بعد أدت الحرية الاقتصادية المطلقة دون تدخل الدولة إلى سوء توزيع الثروة والدخل.

- لم يركز الكلاسيك على النقود والأسعار في نظريات التجارة الخارجية.[21]

– وُجهت انتقادات أخلاقية لنظرية مالتوس للسكان على اعتبار إن الإنسان هو أساس الثروة.

- انتقدت نظرية ريكاردو في التشغيل أي إن انخفاض الأجور يقضي على البطالة وهو ما لم يحدث بعد أزمة الكساد العالمي حيث ارتفعت البطالة وانخفضت الأجور.

- مما أدى بروز النقابات العالمية ونظريات اقتصادية جديدة كالماركسية والكينزية.

[21] حريب حميد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص42.

المحاضرة الثامنة

المدرسة الماركسية

Marxist school

أدت الرأسمالية الكلاسيكية منذ عصر الثورة الصناعية (النصف الثاني من القرن 18م) في أوروبا إلى طفرة في استغلال الموارد الطبيعية وإنتاج السلع والخدمات وتراكم رأس المال بسبب الاختراعات العلمية، واستخدام المكننة في ظل الحرية الاقتصادية والفكرية والسياسية، وبالمقابل ادى تركز أدوات الإنتاج في ايدي فئة قليلة من الرأسماليين لتفقير العمال بسبب انخفاض الأجور وساعات العمل الطويلة، فبرزت دعوات تنادي بتدخل الدولة لرعاية مصالح الطبقة العاملة لخلق نظام اجتماعي يحدث توافق بين طبقاته دون أي فوضى او عنف (مع الاشتراكية الخيالية)، لكن اكبر الانتقادات جاءت مع كارل ماركس الذي تأثر بفلسفة هيغل البشرية القائمة على استخدام الاسلوب الجدلي (الديالكتيكي).

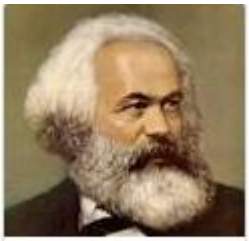

كارل ماركس

جورج فيلهلم
فريدريش هيغل

أولا: الأرضية الفلسفية لكارل ماركس/ التحليل الجدلي (الديالكتيكي)

- إن كل فكرة تحمل في طياتها بذور فناءها، لذا يظهر نقيضها، والنقيض نفسه هو فكرة تحمل في طياتها نقيض آخر، ومننه يتولد نقيض النقيض بتصادم الفكرة الاولى بفكرة جديدة.

- رفض كارل ماركس فكرة ان الافكار المستمدة من الدين والفلسفة هي التي تحكم العالم، واعتبر ان هذه الافكار والقوانين هي نتاج البيئة المادية التي تحكم العالم.

- واعتبر ماركس أن صناعة تاريخ الافكار تتم بفعل الاسلوب الإنتاجي الذي يحدد شكل تطور المجتمع، والذي يتحدد بطبيعة القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج.

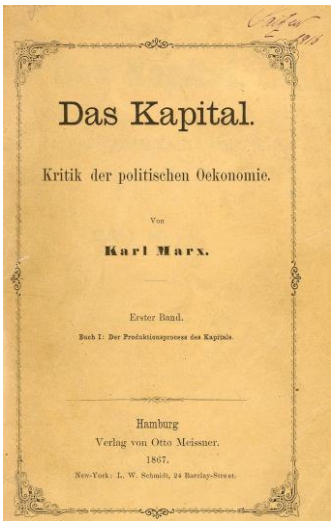

- طبق ماركس فكرة التطور الديالكتيكي على النظم الاجتماعية، فرأى ان كل نظام اجتماعي يحمل في طياته عوامل زواله، فتاريخ أي مجتمع ما هو الا صراع طبقات، فالصراع الطبقي هو المحرك الاساسي لتطور المجتمعات البشرية.

- تقوم المادية الجدلية على فكرة التغيير الدائم، فالأفكار النابعة من فترة زمنية معينة تساعد على فهم وتشكيل فترة اخرى، لينشأ عنها التغيير الاجتماعي الناتج عن ظهور طبقات جديدة وزوال طبقات قديمة في الصراع الطبقي، ليعاد تنظيم طبقات المجتمع.

- يفسر ماركس المجتمعات تاريخيا من منظور علاقات الإنتاج، فكان الصراع بين السادة والعبيد، ثم بين الاقطاعيين والاقنان، ثم بين الرأسماليين والعمال.

- استشهد ماركس بالمراحل التاريخية التي مرت بها المجتمعات، ليصل لحتمية تدمير الرأسمالية وبروز الاشتراكية بفعل الكساد والفوضى الاجتماعية الناتجة عن اصرار الرأسمالية على الحرية المطلقة.

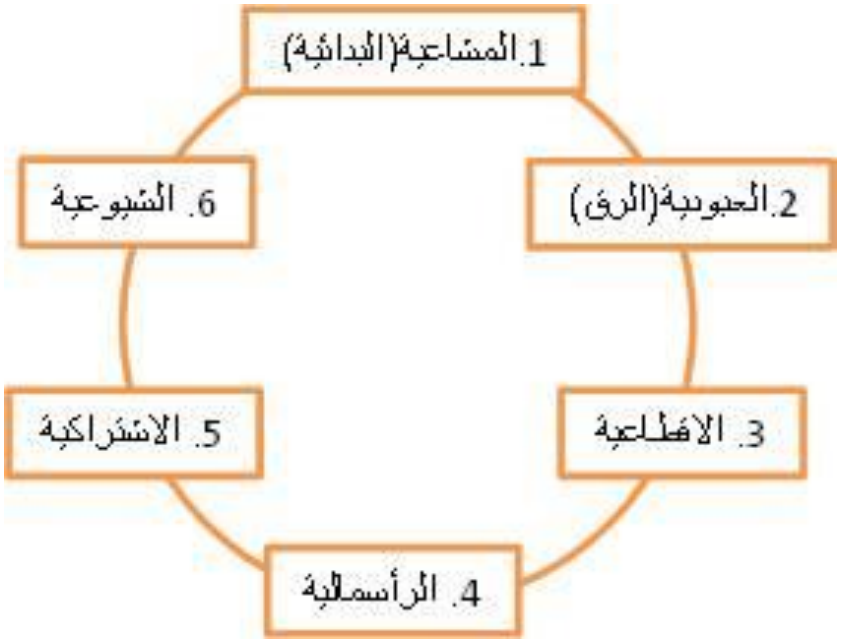

ثانيا: أهم النظريات الماركسية

1. نظرية القيمة وفائض القيمة

انطلق ماركس في تحليله من النقاط التالية:

– أن قيمة السلعة تقاس بكمية العمل الاجتماعي المبذول في إنتاجها.

- يفرق ماركس بين «***السعر الحقيقي***» و«***السعر الاجتماعي***»، فعند الرأسماليين لا تباع السلع حسب قوة العمل المبذول فيها (***السعر الاجتماعي***)، بل حسب القيمة الحقيقية التي يحتاج اليها العامل للبقاء حيا (***أجر الكفاف***: وهو أجر يقدم للعامل يكفيه للأكل والمشرب فقط).

– يرى ماركس ان العامل تكفيه 6 ساعات من العمل للمحافظة على حياته، لكنه يعمل 8 ساعات فينتج قيمة اضافية يحصل عليها الرأسمالي كربح أطلق عليه ماركس فائض القيمة.

– وميز ماركس بين شكلين من أشكال فائض القيمة:

ش1) فائض قيمة مطلق:

تتم بزيادة كثافة العمل (تسريع وتيرة العمل) دون زيادة الأجر، فينتج العامل في 8 ساعات ما كان ينتجه في 10 ساعات.

ش2) فائض قيمة نسبي:

يسعى الرأسمالي إلى تقليص وقت العمل المطلوب لإنتاج معادل الأجر العادي عبر استخدام الآلات وتقسيم العمل.

2. نظرية تراكم رأس المال

– يستغل الرأسمالي الأرباح المتراكمة التي يحصل عليها من فائض القيمة في الاستثمار عبر شرائه:

ر1) رأسمال ثابت: يتكون من آلات ومواد أولية.

ر2) رأسمال متغير: تدفع منه الأجور.

يؤدي تراكم رأس المال في يد الأقلية الرأسمالية إلى تفقير الأغلبية من الطبقة الكادحة (البروليتارية)، فينشأ صراع طبقي بين العمال والرأسماليين يؤدي إلى الشيوعية، تنتهي بفناء النظام الرأسمالي وإحلال النظام الاشتراكي مكانه.

ثالثا: تقييم أفكار ماركس

+ أثرت افكار ماركس في كتابات واتجاهات اليساريين بألمانيا وروسيا، وادى لظهور تنظيمات عالمية، وبروز درأسات اعتبرت امتدادا للنظرية الماركسية، بل أدت إلى قيام أول ثورة اشتراكية (الثورة البلشفية في روسيا القيصرية عام 1917، وبروز قادة تبنوا الفكر الماركسي مثل لينين، تروتسكي وستالين).

+ اهتم ماركس بفكرة التطور، وساعد البلدان المتخلفة على ايجاد الحلول للخروج من التخلف والتبعية الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

– أهملت نظرية القيمة عند ماركس جانب الطلب واعتبرت العمل العنصر الإنتاجي الوحيد.

- أثبت التطور التاريخي للرأسمالية عدم صدق الجدلية التاريخية التي تفترض فناء الرأسمالية وإحلال الاشتراكية، بل ظهرت الاشتراكية في بلدان إقطاعية كالاتحاد السوفياتي والصين الشعبية.

- لم تعد فكرة أجر الكفاف فكرة صحيحة في العصر الحديث، فزيادة التكنولوجيا أدت إلى زيادة إنتاجية العامل وارتفاع الأجور الحقيقية للعامل.

المحاضرة التاسعة

المدرسة التقليدية الجديدة/الحدية

Neo-classical

هي اتجاه اقتصادي ظهر منذ النصف الثاني من القرن 19م، وهي امتداد للتيارات الطبيعية والتقليدية القائمة على تقديس الحرية الفردية دون تدخل الدولة، لكن تختلف معها في:

1. فهمهم لنظرية القيمة، فالسعر الحدي هو سعر آخر وحدة منتجة من مادة معينة، ورأس المال الحدي هو آخر قدر مستثمر من رأس المال، كما أن قيمة مادة ما تنبع من منفعتها لا من العمل.
2. الارتكاز على الرياضيات والتحليل الاقتصادي البحت/المجرد، فالاقتصادي تحكم تصرفاته الرشادة الاقتصادية.
3. لا تأثير للبناء السياسي على السوق، والمجتمع يتم تنظيمه بما يضمن استقلالية السوق.[22]

أولا: اتجاهات المدرسة الحدية الثلاث:

	المدرسة النمساوية	مدرسة لوزان	مدرسة كامبردج
أهم الرواد	**Karl Manger** **Von Bohm Bawerk** **Vom Weiser**	**Leon Walras** **V Pareto**	**Stanley Jevons** **Alfred Marchall**

[22] وهو اتجاه دعمته المؤسسات المالية الدولية التي دفعت العديد من الأنظمة السياسية الى الشروع في برامج التحرر الاقتصادي والخوصصة.

ثانيا: أهم النظريات الحدية

1. مفهوم السلعة والسعر

- منفعة السلعة تنبع من قدرتها على تلبية حاجات الفرد.
- الحاجة هي الدافع الرئيسي للنشاط الاقتصادي والإنتاج للتغلب على الندرة.
- السلع عند "كارل مانجر" نوعان:

*سلع درجة أولى (مباشرة) وهي سلع ذات استهلاك مباشر كالخبز والحليب.

* سلع درجة أعلى (غير مباشرة) كالآلات والمواد الأولية.

- يتزايد العرض طردا مع السعر (كلما زاد السعر زاد الإنتاج لتحقيق ربح أكبر).
- يتناقص الطلب مع ارتفاع السعر، لكن كثرة العرض تؤدي إلى تراجع السعر، فيتم الحد من العرض ليصل كل من المنتج والمستهلك لنقطة توازن السوق.

2. النظرية الذاتية في القيمة

يرى مانجر أن قيمة سلعة ما تتحدد بأهميتها عند الإنسان، اي بالمنفعة التي تعود على المستهلك، فالقيمة ليست كامنة فيها بل جاءت كنتيجة علاقة السلعة بالإنسان.

لكل سلعة قيمتين: **قيمة استعمالية** تلازم الحاجة وتنتهي بإشباع هذه الحاجة. **وقيمة تبادلية** بناء على مقدار المنفعة التي يحصل عليه المتبادلين.

3. نظرية المنفعة الحدية

تحوز أول وحدة من السلع على أعلى قيمة (سعر) بسبب الحاجة الشديدة لها، ليقل الاحتياج مع الوحدة الثانية والثالثة من نفس السلعة، حتى نصل إلى وحدة أخيرة تحوز على أقل نفع (منفعة حدية).

إن ترتيب الحاجات أو السلع غير النهائية (كعوامل الإنتاج) يختلف من إنسان إلى آخر.

لقيت النظرية رواجا مع بداية القرن 20م لأنها خدمت الاحتكار.

4. نظرية سلوك (سيادة) المستهلك

تتحدد تكاليف الإنتاج بناء على السعر الذي يقبل أن يدفعه المستهلك، فالمستهلك (كرجل اقتصادي) بقرار شراءه يحدد كل العمليات الإنتاجية.

يبحث المستهلك عن توزيع أمثل لدخله الذي ينفقه بين مختلف السلع الاستهلاكية لإشباع أقصى حاجاته (توازن المستهلك)، فالمنفعة هي الدافع الأساسي للطلب على السلع.

انقسمت الآراء المتعلقة بسلوك المستهلك عند الحديين إلى تيارين:

ت1) **المنفعة القابلة للقياس:** يستطيع المستهلك أن يقيس كمية المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك عدد معين من الوحدات المشتراة. مما يمكن المنتج من تحديد الطلب على افتراض قدر المنفعة التي يرغب المستهلك في إشباعها.

ت2) **المنفعة القابلة للتفضيل:** إن المنفعة غير قابلة للقياس، فالمستهلك يقوم بالتفضيل بين مستويات مختلفة من المنفعة (بناء على: سعرها وأسعار السلع الأخرى + دخل، ذوق وعادات المستهلك).

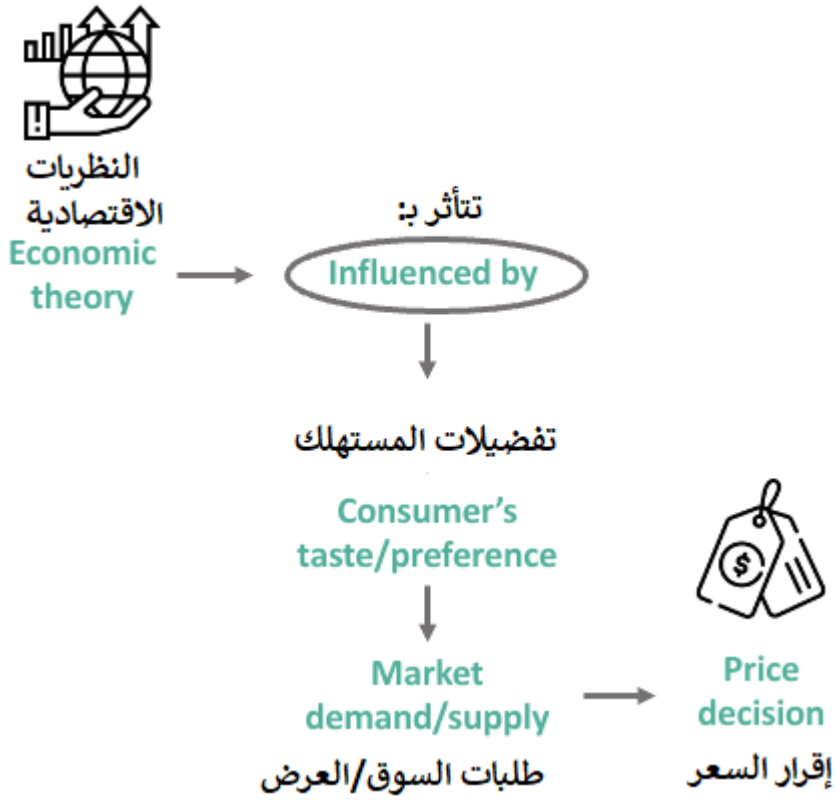

5. نظرية التوازن العام ونظرية التوازن الاقتصادي

حسب **مانجر** السوق الحر المتروك لقوانينه الخاصة سيصل الى استقرار في الأسعار (بفعل التوازن بين العرض والطلب)، فالسوق ذاتي التنظيم (لا يحتاج أي تنظيم) يحتاج للتنسيق فقط.

انطلق **والرس** في دراسته للتوازن الاقتصادي "العام" من حدوث التوازن في إطار السوق الواحدة بتلاقي دالة العرض مع دالة الطلب في شروط منافسة تامة.

أما التوازن الاقتصادي في الأسواق الثلاثة (سوق المنتجات +سوق الخدمات +سوق رؤوس الأموال) فيحدث عند تساوي سعر البيع مع سعر تكلفة الإنتاج.

6. نظرية توزيع المداخيل

يميز مارشال بين 4 أنواع من الدخول: ريع، أجور، فوائد وأرباح.

تحدد **الأجور** بتكلفة إنتاج عنصر العمل على المدى البعيد.

سعر **الفائدة** على الرأسمال المستقرض تتفاوت في المردود قصير المدى، وتتساوى مع المردود على المدى البعيد.

ترتفع **الأرباح** بقلة عدد الأفراد المساهمين في التنظيم، وتنخفض بزيادتهم.

7. نظرية الاقتصاد الأمثل

إن كل مستهلك يصل إلى أقصى إشباع عند إنفاق دخله (قانون/نظرية المنفعة الحدية).

ميزة الحالة الاقتصادية عند النيوكلاسيك أنها:

1. نسبية: تتحقق الحالة المثلى عندما يساوي المستهلك المنفعة الحدية بالسلع الموازنة بأسعارها.
2. تنافسية: تؤدي المنافسة التامة لكل القطاعات إلى توزيع الثروة بطريقة أكثر فعالية.
3. خصوصية: الحالة المثالية الخاصة تفترض عدم وجود تطابق بالضرورة بين الدخل الاجتماعي والدخل الفردي.

8. نظرية (قانون) الطلب

- العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة عكسية، (كلما ارتفع السعر انخفض الطلب، والعكس) يمكن تمثيلها في "**منحنى الطلب الفردي**" كما هو مبين في الجدول والشكل التاليين:

السعر P	الكمية Q
30	10
25	20
20	30
15	40
10	50
5	60

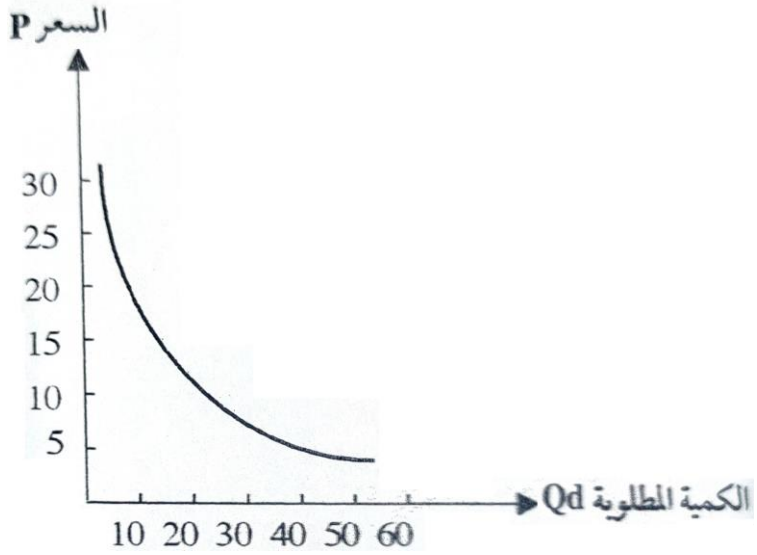

- يعرف طلب السوق بأنه مجموع السلع (Q) التي يكون المستهلكين على استعداد لشرائها خلال فترة زمنية معينة، ويعبر عنها بـ"**منحنى طلب السوق**" كما هو مبين في الجدول والشكل التاليين:

السعر P	مستهلك Q1	مستهلك Q2	مستهلك Q3	طلب السوق Q1+Q2+Q3
5	**5**	**8**	**3**	**8**
4	**8**	**2**	**5**	**15**
3	**15**	**5**	**10**	**30**
2	**25**	**10**	**15**	**50**
1	**40**	**20**	**25**	**85**

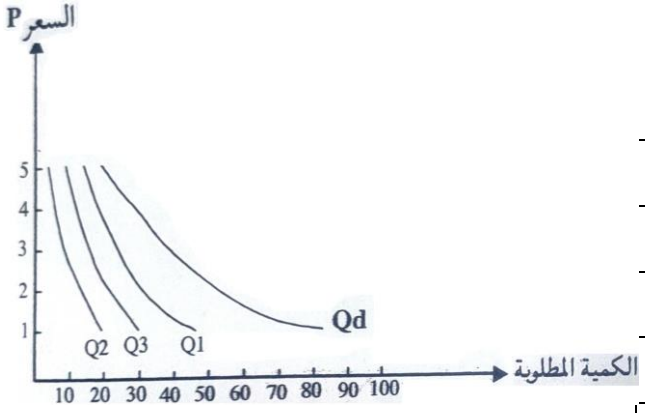

- يستثنى من قانون الطلب:

1. زيادة الطلب رغم ارتفاع السعر (السلع الفاخرة).
2. تراجع الطلب رغم انخفاض الأسعار (بسبب توقع استمرار الانخفاض).

- أهم محددات الطلب: سعر السلعة وأسعار السلع الأخرى[23] + دخل وذوق وعادات المستهلك وتوقعاته المستقبلية.

9. نظرية (قانون) العرض

- الثمن هو الدافع الأساسي لإنتاج المزيد من السلع وعرضها في السوق،

[23] وهي 3 أنواع: سلع بديلة (كالشاي بدل البن)+ سلع مكملة +سلع مستقلة (عن بعضها، كأسعار اخضر والسيارات. لا يؤثران في بعضهما).

المحاضرة العاشرة

النموذج الكينيزي

Keynesian model

أولا: أزمة 1929

دفعت أزمة الكساد العالمي (1929) لبروز انتقادات لأفكار الكلاسيك والنيوكلاسيك، نادت بتدخل الدولة ومعالجة الأزمة من خلال تحليل جديد للظواهر الاقتصادية، ألا وهو التحليل الكلي في مواجهة الكساد والبطالة التي خلفتها الأزمة.

– انطلقت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الممول الأول لأوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، مما شجع الرأسماليين على زيادة إنتاجهم للأمريكيين.

– مع بداية 1929 أعلنت العديد من المصانع إفلاسها وانتشرت البطالة وضعفت القدرة الشرائية بفعل قلة الأرباح وتكدس السلع واسترجاع الاقتصاديات الاوروبية لعافيتها، مما أفقد المستثمرين الثقة في الخزينة الأمريكية.

- انعكس الوضع على بورصة «وول ستريت» بنيويورك حي دفع عرض الأسهم للبيع لانهيار الاسعار ومزيد من الإفلاس.

- انتقلت الأزمة إلى أوروبا بعد سحب الولايات المتحدة الأمريكية لأموالها من أوروبا، وانعكس ذلك على المستعمرات، فأصبحت الأزمة عالمية.

- دفعت الأزمة الدول إلى التدخل في الشؤون الاقتصادية، وكانت البداية مع الخطة الجديدة للرئيس الامريكي روزفلت.

– ظهر نموذج **جون مينار كينز** الذي نادى بالتوظيف الكامل للموارد وعمل الأسواق الكلية.

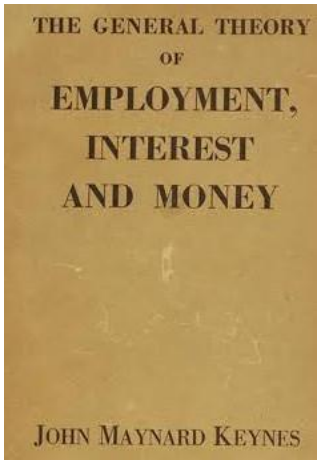

ثانيا: انتقادات كينز للكلاسيك: مست الافكار التالية:

– المنافسة الحرة.

– فكرة الحرية المطلقة.

– المبدأ القائل بأن الربح هو الحافز للإنتاج.

– دور جهاز الأسعار في تحريك النشاط الاقتصادي العام.

– فكرة النظام الطبيعي، التي تفترض وجود انسجام بين مصلحة الفرد الخاصة ومصلحة الجماعة.

لكن أكبر انتقادات كينز وجهت لمشكلات البطالة، النقود والدولة.

إ1) البطالة:

– أظهرت أزمة 1929 خطأ فكرة التشغيل الكامل، فالأزمة فاقمت من حدة البطالة رغم قبول العمال بأجر نقدي بسيط في ظل تكاليف معينة «مرتفعة».

– كما أن الانخفاض العام في الأجور –كما نظر الكلاسيك– أدى لنقص الطلب الكلي وزيادة البطالة بدل قتلها.

– لقد أوجدت أزمة 19299 وضعا جديدا، فالعمال أنشئوا نقابات هدفها عدم تخفيض الأجور، ورغم ذلك وجد بعض العمال أنفسهم يعملون وفقا لأجر منخفض «بطالة إرادية».

إ2) مشكلة النقود:

انتقد كينز التحليل الكلاسيكي، وأدخل الجانب السيكولوجي لتفسير سلوك الافراد لادخار جزء من دخله في شكل سيولة، واعتبر أن سعر الفائدة هو السعر الذي يجعل الافراد يقررون التنازل عن جزء من السيولة.

إ3) تدحل الدولة:

تتدخل الدولة بتحديد معدل الضرائب وبخلق مناصب الشغل في فروع لا يهتم بها القطاع الخاص لضمان الاستخدام الكامل والرفع من الطلب.

ثالثا: أدوات التحليل الاقتصادي (النظرية العامة الكينيزية)

لا تتعلق هذه النظريات بالجزئيات، كما هو الحال مع الاقتصاد الكلاسيكي، بل تناولت الكليات «الاقتصاد الكلي» أهمها:

1. نظرية الاستهلاك (الميل الحدي للاستهلاك)

يرى كينز أن الطلب الكلي هو المحدد الأساسي لمستوى الدخل والاستخدام في المدى القصير، ويمثل الطلب الكلي (الانفاق الكلي).

الطلب الكلي= الاقتصاد الكلي= استهلاك (عالمي وحكومي)+ استهلاك استثماري (خاص وحكومي).

هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والدخل تعرف بالميل للاستهلاك، ويعبر عنه بـ: الميل المتوسط للاستهلاك= الاستهلاك/الدخل.

المحاضرة العاشرة

النظريات الاقتصادية الكبرى

The Most Important Economic Theories

أولا: **دور النقود والتضخم**

المقدمة: تلعب النقود دورًا حيويًا في الاقتصاد بوصفها وسيطًا للتبادل، ووحدة حساب، ومخزنًا للقيمة. التضخم، من جانبه، يمثل الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، مما يؤثر على القوة الشرائية للنقود والاستقرار الاقتصادي. في هذه المحاضرة، سنستعرض دور النقود في الاقتصاد، مفهوم التضخم، أسبابه، وآثاره، مع الإشارة إلى أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت هذه المواضيع.

دور النقود في الاقتصاد

1. وسيط للتبادل

النقود تسهل عمليات التبادل من خلال التخلص من قيود المقايضة، مما يجعل عمليات البيع والشراء أكثر كفاءة. تساعد النقود في تبسيط التبادلات الاقتصادية وتوسيع نطاقها.

2. وحدة حساب

تستخدم النقود كمعيار لتحديد الأسعار وتقييم السلع والخدمات، مما يسهل المقارنة الاقتصادية ويساعد في اتخاذ القرارات المالية.

3. مخزن للقيمة

تتيح النقود للأفراد تخزين القيمة التي يمكن استخدامها في المستقبل، مما يعزز من القدرة على التوفير والاستثمار. تساعد النقود في نقل القوة الشرائية عبر الزمن.

مفهوم التضخم

1. تعريف التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية معينة. يمكن أن ينجم التضخم عن زيادة الطلب الكلي أو ارتفاع تكاليف الإنتاج.

2. أسباب التضخم

أسباب التضخم متعددة وتختلف باختلاف الظروف الاقتصادية. يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين:

- **تضخم الطلب**: يحدث عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض المتاح.
- **تضخم التكاليف**: يحدث عندما تزيد تكاليف الإنتاج مثل الأجور وأسعار المواد الخام.

تأثير التضخم

1. تأثيره على القوة الشرائية

التضخم يقلل من القوة الشرائية للنقود، مما يعني أن الأفراد يمكنهم شراء سلع وخدمات أقل بنفس كمية النقود.

2. تشويه الأسعار النسبية

التضخم يمكن أن يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية، مما يجعل من الصعب على الأفراد والشركات اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة.

3. زيادة عدم اليقين الاقتصادي

التضخم المرتفع والمتقلب يزيد من عدم اليقين الاقتصادي، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على الاستثمار والنمو الاقتصادي.

النظريات الاقتصادية حول النقود والتضخم

1. النظرية الكمية للنقود

تقول النظرية الكمية للنقود أن هناك علاقة مباشرة بين كمية النقود في الاقتصاد والمستوى العام للأسعار. هذه النظرية تعرف بمعادلة فيشر $MV = PQ$، حيث M هي كمية النقود وV هي سرعة تداول النقود وP هو مستوى الأسعار وQ هو الناتج الحقيقي.

2. النظرية الكينزية

تركز النظرية الكينزية على دور السياسة النقدية في إدارة الطلب الكلي والتحكم في التضخم. يعتقد الكينزيون أن الحكومة يمكنها تقليل التضخم من خلال التحكم في الطلب الكلي من خلال سياسات الفائدة والإنفاق الحكومي.

3. النقدية الحديثة

تؤكد النظرية النقدية الحديثة على أن التضخم هو ظاهرة نقدية بالكامل نتيجة لزيادة كمية النقود في الاقتصاد بوتيرة أسرع من نمو الناتج الحقيقي. لذلك، يجب على السلطات النقدية التحكم في معدل نمو النقود لتجنب التضخم.

* النقود والتضخم هما عنصران أساسيان في الاقتصاد، حيث تلعب النقود دورًا حاسمًا في تسهيل التبادلات الاقتصادية بينما يؤثر التضخم على القوة الشرائية والاستقرار الاقتصادي. من خلال فهم دور النقود وأسباب وآثار التضخم، يمكن لصناع القرار الاقتصادي تطوير سياسات فعالة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام.

النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة

النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة، والمعروفة أيضًا بالنيوليبرالية، هي نهج اقتصادي وسياسي ظهر في أواخر القرن العشرين. تركز هذه النظرية على تقليل دور الدولة في الاقتصاد وتعزيز دور السوق الحرة والمنافسة. يشمل هذا النهج خصخصة الشركات الحكومية، تحرير التجارة، تقليل الضرائب، وتقليل الإنفاق الحكومي. تعتبر الليبرالية الجديدة من أكثر النظريات تأثيرًا في السياسات الاقتصادية العالمية الحديثة.

النشأة والتطور

ظهرت النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة كرد فعل على السياسات الاقتصادية الكينزية التي سادت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. في السبعينيات والثمانينيات، بدأ الاقتصاديون وصناع السياسات في الغرب يعيدون النظر في دور الدولة في الاقتصاد، مما أدى إلى تبني سياسات الليبرالية الجديدة.

المبادئ الأساسية للنظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة

1. الخصخصة

تشمل عملية تحويل الأصول والخدمات التي تديرها الدولة إلى القطاع الخاص. تهدف هذه العملية إلى زيادة الكفاءة وتحقيق عوائد أفضل من خلال المنافسة.

2. تحرير التجارة

تعني إزالة الحواجز التجارية مثل الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى لتعزيز التجارة الدولية. تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي من خلال زيادة التبادل التجاري بين الدول.

3. تقليل الضرائب

تشمل تخفيض معدلات الضرائب على الأفراد والشركات لتعزيز الاستثمار والإنفاق. الهدف هو زيادة النمو الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي.

4. تقليل الإنفاق الحكومي

تشمل خفض النفقات الحكومية على الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة لتقليل العجز المالي. يعتقد أن تقليل الإنفاق الحكومي يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية.

تأثيرات الليبرالية الجديدة على الاقتصاد والمجتمع

1. النمو الاقتصادي

أدى تبني سياسات الليبرالية الجديدة في العديد من الدول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. الخصخصة وتحرير التجارة ساهمتا في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية.

2. عدم المساواة

أدت سياسات الليبرالية الجديدة في بعض الأحيان إلى زيادة عدم المساواة الاقتصادية. الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر قد يزيد من الفجوة بين الأغنياء والفقراء إذا لم تُتخذ تدابير للحماية الاجتماعية.

3. التحديات الاجتماعية

تحرير الأسواق وتقليل الإنفاق الحكومي يمكن أن يؤدي إلى تقليل الدعم للقطاعات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يؤثر سلبًا على الفئات الأقل حظًا.

* النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة قدمت نموذجًا مختلفًا لإدارة الاقتصاد يركز على السوق الحر وتقليل دور الدولة. بينما حققت هذه السياسات نجاحًا في بعض النواحي مثل تحقيق النمو

الاقتصادي، إلا أنها أيضًا أثارت جدلاً حول آثارها الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل زيادة عدم المساواة والتحديات الاجتماعية. يبقى فهم هذه النظرية وأثرها مهمًا لتطوير سياسات اقتصادية تعزز العدالة والتنمية المستدامة.

المراجع:

1. بن عصمان محفوظ، مدخل إلى اقتصاد الحديث، بدون طبعة، دار العلوم، باتنة، الجزائر، 2003.
2. توفيق عبد الرحيم حسن، مبادئ الاقتصاد الجزئي، بدون طبعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
3. حريب حميد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الجزئي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
4. داوود إبراهيم، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، بدون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
5. رفيقة حروش. (2011). **الاقتصاد السياسي**. شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر. ط1.
6. سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
7. طلعت الدمرداش إبراهيم، الموارد الاقتصادية، ط1، مكتبة القدس، مصر، 2007.
8. عادل أحمد حشيش، زينب حسني عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
9. عبد الحميد زعباط، الاقتصاد الجزئي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
10. عبد اللطيف بن اشنهو، مدخل إلى علم الاقتصاد السياسي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
11. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
12. علي خالفي، المدخل إلى علم الاقتصاد: مفاهيم، مصطلحات، أسئلة، بدون طبعة، أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
13. محمود الطنطاوي الجاز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، بدون طبعة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2004.
14. محي حميد مسعد، الوجيز في مبادئ علم الاقتصاد، بدون طبعة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.

Reference :

1. Abel, A. B., & Bernanke, B. S. (2005). *Macroeconomics*. Boston, MA: Pearson.
2. Bhagwati, J. (2004). *In Defense of Globalization*. Oxford: Oxford University Press.
3. Blanchard, O. (2017). *Macroeconomics*. Boston, MA: Pearson.
4. Buchanan, J. M., & Tullock, G. (1962). *The Calculus of Consent: Logical Foundations of Constitutional Democracy*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.
5. Dollar, D., & Kraay, A. (2002). *Growth Is Good for the Poor*. Journal of Economic Growth, 7(3), 195–225.
6. Fischer, S., & Modigliani, F. (1978). *Towards an Understanding of the Real Effects and Costs of Inflation*. Review of World Economics, 114(4), 810–833.
7. Fisher, I. (1911). *The Purchasing Power of Money: Its Determination and Relation to Credit, Interest, and Crises*. New York, NY: Macmillan.
8. Friedman, M. (1962). *Capitalism and Freedom*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
9. Friedman, M. (1968). *The Role of Monetary Policy*. American Economic Review, 58(1), 1–17.
10. Friedman, M., & Schwartz, A. J. (1963). *A Monetary History of the United States, 1867–1960*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
11. Harvey, D. (2005). *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford: Oxford University Press.
12. Hayek, F. A. (1944). *The Road to Serfdom*. Chicago, IL: University of Chicago Press.
13. Keynes, J. M. (1936). *The General Theory of Employment, Interest, and Money*. London: Macmillan.

14. Klein, N. (2007). *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*. New York, NY: Metropolitan Books.

15. Laffer, A. B. (2004). *The Laffer Curve: Past, Present, and Future*. Heritage Foundation.

16. Mankiw, N. G. (2015). *Principles of Economics*. Stamford, CT: Cengage Learning.

17. McConnell, C. R., & Brue, S. L. (2012). *Economics: Principles, Problems, and Policies*. New York, NY: McGraw-Hill.

18. Mirowski, P., & Plehwe, D. (2009). *The Road from Mont Pelerin: The Making of the Neoliberal Thought Collective*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

19. Mishkin, F. S. (2018). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*. Boston, MA: Pearson.

20. Navarro, V. (1998). *Neoliberalism, Globalization, and Inequalities: Consequences for Health and Quality of Life*. American Journal of Public Health, 88(11), 1563-1566.

21. Piketty, T. (2014). *Capital in the Twenty-First Century*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

22. Rodrik, D. (2011). *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy*. New York, NY: W.W. Norton & Company.

23. Sachs, J. D. (2005). *The End of Poverty: Economic Possibilities for Our Time*. New York, NY: Penguin Press.

24. Stiglitz, J. E. (2003). *Globalization and Its Discontents*. New York, NY: W.W. Norton & Company.

25. Stiglitz, J. E. (2012). *The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future*. New York, NY: W.W. Norton & Company.

26. Tobin, J. (1972). *Inflation and Unemployment*. American Economic Review, 62(1), 1-18.

27. Woodford, M. (2003). *Interest and Prices: Foundations of a Theory of Monetary Policy*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

28. Yergin, D., & Stanislaw, J. (1998). *The Commanding Heights: The Battle for the World Economy*. New York, NY: Simon & Schuster.